

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

تدألة المفظة

ليس مع الله الرصد الرصم وبه ثقته عليه العقادي
 حمدك اللهم على ما علمت من حسن الفصاحة والاسن
 البيان والهم من دقايق البلاغة ودقايق البيان
 ونستزيدك من الصلاة والسلام على نبيك المرسل بقوم
 طريقه سيدنا محمد المرشح بفتح الشريعة وكلمة الحقيقة
 وعلى اله وصحبه ما تاختت مصافح الخطباء في يد
 الصبارة وتساقت الباب الادب الى طريق الحجاز
 ولطائف الاستهارة اما بعد فنقول الفقير
 الي ربه المنان ابو العرفان محمد بن علي المعروف
 بالعيان غفر الله ذنوبه وستر عيوبه **هـ**
 رسالة وضعتها في الاستعارات وما يتعلق بها
 يتبعها الافان الطالبين يعترف بعظم شأنها وقوة
 مكانتها الا قاضل من جملة العلم المحصلين مبرزة لغير
 ابيار لبيت في كبر من الدقاتر معلقة على بنات افكار
 تفكر فيها العين الناظر بحقيقة المقامات قصر فيها ما
 سواها محررة للمحت قصر فيها عند تحريرها ما عدا
 نفع الله بها الطالبين وجعلنا واخواننا بمنه وكريمه من
 القايزين امين **ب** تقسيم اللفظ
 الي الحقيقة والمجاز والكناية اعلم ان مباحث علم
 البيان اربعة التشبيه وليس من اقسام اللفظ والحقيقة
 والمجاز للفظيان والكناية والثلاثة من اقسام اللفظ
 والمقصود

في الادييد ص

والمقصود من هذه الرسالة بيان المجاز وما يتعلق به
 لكن لا بأس بذكر تقاريف الثلاثة الاخرى والعلام
 عليها تشبيها للفايدة فنقول التشبه تشريك امر لا مر
 في امر بالكاف او نحوها لفظا او تقدير الكقول كزيد
 كالمبد وفي الحسن وزيد بدر فلان يد من في كل تشبيه من
 الاربعة التشبيه والمشبه به ووجه التشبه واداة
 التشبيه واذا كان يشي منها غير مندور فهو مقدر لا محالة
 والتشبيه البليغ هو الذي حذف فيه وجه التشبه واداة التشبه
 كالمثال الثاني لما فيه من كمال البالغة لاف حذفها لوقع
 في الخيال اتحاد الطرفين هذا ما ذكره القوم واما الفصاح
 فقد ذكر في رسالة الفارسية ان التحقيق ان في قولنا
 زيد اسد اعتبارا بانه احد ما ان يجعل المحذوف ان يشيا
 منيا غير ملحوظين ولا مقدرين وحق توجد نحو قوله
 دعوي الاتحاد وكمال البالغة ونظيره زيد عدل اذا
 بقي العدل على معناه المصدرين وثانيهما ان يلاحظ
 المحذوف ان كلاهما او احدهما تقدير فيصير في عمادة
 فلا يوجد في الحذف في ايدة سوى الاخرى ونظيره
 زيد عدل اذا جعل بمعنى القادل او على تقدير مضاف فيكون
 ساقطا عن رتبة البلاغة ونظر البلقاه اقول في قوله
 فلا يوجد في الحذف في ايدة سوى الاخرى به شي لا شيا
 الكلام عند الحذف بحسب الظاهر وقطع النظر عن التقدير

قوله لفظا او تقدير ارجو
 لكل من الاربعة
 به ليل قوله وان كان مستويا
 تشبي غير مندور فهو مقدر
 انه يتجنا

على دعوى الاتحاد الطرفين فيقع في وهم السام اتحادهما
كما نبه على ذلك القوم بقولهم لان حذفهما يقع الز
وهذا اقامة غير الاضرب الا ان يقال مراده فائدة قوية
وهذه حقيقة كتبية لا يتناها على ظاهر اللفظ وقطع
النظر عن المعنى فليبيح ان يترتب عليها دعوى الاتحاد
وكمال وكذا في اطلاق قوله فيكون ساقطاً عن رتبة
البلاغة ونظر البلاغ شي لان الحال قد يقتضي ذلك فيكون
عين البلاغة ومنظور البلاغ الا ان يقال مراده ساقطاً
عن رتبة من البلاغة فوق هذه الرتبة ونظر البلاغ فوق
هذا النظر ثم اقول هذا التحقيق يوجب حذف التقرير
السابق بعدم جامعية المثال السابق المذكور على الاعتبار
الاول لعدم ذكر الوجه والاداء في اللفظ والقدر فلا
يتم تعريف الاداء ابني على مذهب القوم ويوجب استفا
وكنية الوجه والاداء وللصام ان يقصر التعريف
وركنيتهما على التثنية غير البليغ ويوجب اشتباهه
الاستفارة والتثنية البليغ لا يشتركهما في تناسي
التثنية وقد مر ح كثير كعبه اللطيف اليفدادي في قواني
البلاغة واليهما السبكي في عروس الافراح بان
الفرق بينهما انه الاستفارة يجب فيها تناسي
التثنية ويمتنع فيها تقدير ادائه والتثنية
البليغ

المبالغة

والتثنية البليغ يجب فيه تقدير ادائه قال البيهقي في
خوزيد اسد تارة يقصد التثنية فتكون الاداة مقدرة وتارة
يقصد الاستفارة فلا تكون مقدرة وتكون الاسد مستهلاً
في الرجل الشجاع بقربنه الاحبار به عن زيد فان قامت
قرينة على تقدير الاداة صرفنا الكلام اليه وان لم تقم فنحن
بين اختيار واستفارة والاستفارة اولى فيها واليهما
اهم لخصاوسياي تنمة لذلك تنبيهه قال
البيهقي في عروس الافراح الذي لا شك فيه ان
التثنية الذي ذكرت فيه الاداة خوزيد كالاسد حقيقة
وما حذفته ادائه خوزيد اسد من مجاز الحذف ولا حتم
لان التثنية نقله في كثر البلاغة عن الجمهور ان التثنية
الصريح خوزيد كالاسد مجاز ولا ينتج لذلك شبهة الا
ما قيل ان حقيقة زيد كالاسد مشابهة له في جميع الامور
وذلك مستغذر وهي شبهة ساقطة لان التثنية في اخص واصا
الشبه واشهرها الا في جميعها المستغذر ذلك في جميعها
وقوله وما حذفته ادائه خوزيد اسد من مجاز الحذف سياتي
ان السعد يجوز كونه استفارة وقوله ولا ينتج لذلك
شبهة اقول ان نفسي السيد في شئ المفتاح انه ليس المقصود
بالتثنية معانيها الوضعية قال فتح وجه زيد ما ليد
لان زيد به ما هو مفهومة وضمايل نريد ان ذكر الوجه
في غاية الحسن ونهاية اللطافة واختار المتغذرات في

مما

ان المقصود بها معانيها الوضعية وصدريه السيد في حواشيه
 على المجلد فعمل ما نقلنا عن السيد في شرح المفتاح وجهه
 القول بمجازية التثنية نعم ما نقلناه عنه فيه متوجه
 فتأمل وقال عقب ما نقلناه عنه كذا ارادة هذا المعنى لا
 تنافي ارادة المحقق الوضعية ووضوح ما ذكره قبل باسطر
 ونصه والصواب في هذا المقام بالتحقق بعض ما سألنا
 مشايخنا وهو ان اللفظ بتوسط الوضع انما يفيد المعنى الو
 له او ماله علاقة معه بحيث ينقل الذهن من الموضوع له
 اليه في الجملة وهو المعنى عندهم باللازم فاللفظ ان استعمل
 في الموضوع له كان حقيقته وان استعمل في لارائه فاما ان
 تكون علاقته المشابهة او غيرها فاعلى الاول ان كان معه
 قرينة تنافي ارادة المعنى الموضوع له كان استعاره وان
 لم تكن كان تشبيها وعلى الثاني ايضا ان كان معه قرينة تنافي
 كان مجازا مرسلان وان لم تكن كان كناية او وبها سألنا
 عن يله ما نصه فات قبل هذا المعنى المراد ليس شايها
 للمعنى الموضوع له انما المشابهة بين الوجه والبدن قلنا
 ارادة هذا المعنى متفرع على تلك المشابهة فمن ثم صح
 ان العلاقة المشابهة فتأمل اهو وكذا ان تجعل العلاقة
 السبية والمسبية فافهم ويؤخذ من كلامه ان مجازية
 التثنية على القول بها ليس بالمعنى المتعارف للمجازية
 والكفيفية في الاصل ففيل بمعنى فاعل من حق الشيء
 ثبت

تلك

ثبت او بمعنى مقبول من حقيقته اثبتة نقل الي العلة
 الثابتة او التثنية في معانيها الاصلية والتامينها للنقل
 من الوضعية الي الضم عليه الجمهور وقيل للتانيث اياه
 على كونها بمعنى فاعل بمعنى فاعل فواضحات ففيل بمعنى
 فاعل يونث بالتاسوا اجره على مؤنثه او لا وما كونها
 بمعنى مقبول فتقدر مقولة من الوصف الموث المحذوف
 هو وصفه لان استوا الموث والذكر فيه اذ الم يفي وصفه
 وفي الاصطلاح اللفظ المتعمل فيما وضع له في اصطلاح
 المتخاطب اي اصطلاح وقع به تخاطب المتعمل كالاسد
 المتعمل في الحيوان المفترس وما الصلاة اذا استعملها
 المتكلم باصطلاح اللغة في الدعاء والتكلم باصطلاح
 الشرع في ذات الاركان المفهومة وكقولك زيد قايم
 المتعمل في ثبوت قيام زيد ففيل المتعمل لاخراج ما لم
 يستعمل وقيد فيما وضع له لاخراج اللفظ على ما سألنا
 والهمان لان المراد عند الاطلاق الوضع الحقيقي
 المقابل للتاويلي اعم من ان يكون شخصا او نوعيا
 والوضع في الهمان ليس حقيقيا وبهذا ايندفع
 استشكال المسد التفتاوي بان انه ان اريد الوضع
 الشخصي فهو كثير من الحقايق لان جميع المركبات
 وكثيرا من المفردات مثل الافعال ومثل المثني والجمع
 والمضارع والمنسوب وبالجملة كل ما تكون دلالة بحسب

بالوضع

في السير لان السرعة والبطء في سير الايل يظهر ان غالبها في
الاعتناق كذا في التلخيص وشعره وقوله حتى افاد ابو قال عبد
الحكيم اي لان نسبة الفحل الذي هو صفة الحال التي المحل
يشعر بشيوعه في المحل واحاطته بكلمه فالباقي يا عنان
لللاية وقيل بالالتفدية اي اذا هبت اليا بطول اعتناق
المطايا فتكون المطايا شبهة بالماء واعتناقها بالاشياء التي
على الماء في الوادي ولا يخفى لطف الاول فاحتمل
تشتمل على مهمات الاول في محسنات الاستعارة حسن
الاستعارة الغير التخييلية برعاية حسن التبيه كان
يكون واذا يا باعادة الفرضه ونحو ذلك مما ذكر في باب
التبيه وذلك لان مبناها التبيه فتبعه في الحسن
والقبح ويستثنى من جهات حسنه عدم قوة التبيه بين
الطرفين حتى كما فهم استمدان كالعلم والنور والشمس
والظلمة فانه ليس من محسنات الاستعارة فعند تلك القوة
حسن الاستعارة ويقبح التبيه زاد في الاطول رعاية
حسن القرينة بان تكون في الخطاب مع الزكي غير واضحة جدا
ومع البليد في غاية الوضوح ومع التوسط بين بينهم
وبان لا تكون متبدلة ويزيادة بعدها عن الحقيقة بالشرح
ولهذا كانت المرثعة احسن وبيان لا يكون وجه التبيه
فيا جدا بحيث يهد العاقل وتعمية فلا تحسن استعارة
الاسد للانسان الا ان كان ذلك على الصريح كما
وبان

وبان لا يشتم فيها وريحه التبيه لفظا فالاستعارة في قوله
قد ذكرنا اذ لارة على الفخر قليلة الحسن لو جرد ذلك الاله
شام فيها ونتم يخرج هذا القول اي باب التبيه لان ذكر
التبيه به فيه ليس على وجه شعر يكونه مبناها به بل فيه
راية الاستعارة بذلك كذا في حواشي المطول وهذه
الامر لا ياتي في المكية لان من لازمها ذكر ما هو من خواص
التبيه به مع كون المذكور المذكور لفظا التبيه وفي ذلك اشتم
راية التبيه وحسن التخييلية عند الخطيب والقوم حسب
حسن المكي عنها واما صاحب المقتاد فلما لم يقل بوجود
كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسنها بحسب حسن
المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقلمما تحسن الحسن
البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن ما الملام في قول
اي تمام لا شفق باللام ما ياتي صب قدا استفدت بها
لعدم المكنى عنها ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية
عنده استعارة مصرحة بنية على التبيه كما ينبغي ان
يكون حسنها برعاية جهات حسن التبيه اذ في
المطول واجاب الفخر بان التخييلية في غالب الاستعالات
تاجعة للمكنى عنها فبني حال التبيه فيها اعني اقتراح
الصورة الوهمية على التبيه المقترن في المكنية والتابع لا يكون
له حكم بعينه فلذلك لم يقل بان حسنها برعاية جهات حسن
التبيه وان كانت تصرحية عنده والاياد اقوى الثانية

يكافي

في بيان رجحان المجاز والكناية على مقابليهما
ورجحان بعض انواعها على بعض فالجواز في التخييل اطلق البلاغ
على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والشرح
لان الانتقال بينهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى
السيف بسببه وان الاستفارة ابلغ من التشبيه فانها نوع
من المجاز اه وهي ابلغ من المجاز المرسل ايضا لما فيها
من دعوى الاتحاد وقال السيوطي ابلغ انواع الاستفارة
التمثيلية كما يوقد من الكثاف ويليه الكناية فهي ابلغ
من الصريحية صرح به القيني لاسمائها على المجاز
العقلي ومطلق الاستفارة ابلغ من الكناية كما قال
الشيخ بها الدين السبكي انه الظاهر لانها كالمجاعة بين
كناية واستفارة قلت ولانها مجاز بخلاف الكناية
وابلغ انواع الكناية ما طلب به نسبة مخ صفة ثم ما يمكن
فيه واهد منهما انتهى قال عبد الحكيم في قول التلخيص
المجاز والكناية ابلغ اي كل منهما بالغ الى حد الكمال في
افادة المقصود وهو مستق من اليلوغ مصدر يبلغ من حد
فلا من البلاغة مصدر يبلغ من حد كذا لان الحقيقة
والشرح اذا كان كل منهما في حال لا يكون المجاز والكناية
ايضا اكثر بلاغة منهما بل لا يكونان بليغين وما قيل
انه من البلاغة يستلزم استتراق افضل المزيد واسمائه
يعني المفعول الا ان يقال بل الاسناد المجازي هو الثالثة
فيما

فيما فالقافية المجاز والحقيقة يخالف المجاز الحقيقة
في امور منها ما علم مما مر ان الوضوح في المجاز نوعي ايا
بخلاف الحقيقة فان الوضوح فيها تارة يكون شخصيا
وتارة يكون نوعيا ومنها ما علم مما مر ان انقها
المعنى المجازي انما هو بواسطة القرينة بخلاف الحقيقة
فانه بنفس الكلمة الموضوع له عند العلم بالوضوح
ولا يرد المشترك لاننا احتياجه الى القرينة انما هو
لتصحيح المراد من المصنعي او المعاني لا لانفهامه
كما استلتمناه في الكلام على تعريف المجاز وكذا لا
تد الضاير واسما الاشارة والموصولات والواو
مثل ما ذكر في المشترك والفرق بينها وبينه تعدد
الوضوح فيه ووحده فيها و لزوم شخص المعنى فيها
دونه كما بين في محله ومنها ما علم مما مر ايضا
ان المعنى الحقيقي في المجاز هو نفسه بخلافه في
الحقيقة فيصح ان تقول في زيد الاسد في المجاز انه
ليس باسد اي حقيقى ولا يصح ان تقول في الاسد
حقيقة انه ليس باسد اي حقيقى ومنها ان المجاز
لا يؤكد بالمصدر بخلاف الحقيقة فلا يقال اراد الجدار
ارادة ذكره القاضى عبد الوهاب والقرطبي ومدح
يدكره وقال انه من الفروق المفعول عنها كذا الزركلي
اورد في البحر المحيط بعد نقل ذلك عنها بيتين فيها
تأكيد المجاز فاحق انه قليل لا مسموع وانه سبحانه

در مجاز اصح

وتعالى اعلم وقد تم بيوت ما قصدته من رسالته
 تنطق بفراد هذا الفن ونقاسه وتلك النقاب
 عن وجوه اسرار وعرايه تشرق شمسها
 التحقيقات من مشارق سمايها وتفيق نوافح
 التدقيقات من ارجاء ضبايها يديرة بات
 يد عذب مناهلها الظالمون وصقفة بان
 بان تسعي في الاهتد ابانوارها الكايدون فلكها
 اللوم حين بل الحمد والشكر بما تكاد لا تحصى ثناها
 عليك كما اثبتت افت على فضل وسلمي الله على
 سيدنا محمد وعليه وصحبه وسلم تمت هذه النسخة
 الشريفه على يد جامع هذه الرسالة الفقير الى رحمة
 رب المنان محمد بن علي صاحب عالمها الله تعالى بحمل
 الاحسان وذلك سلك سنة اثنين وثمانين ومائة
 والف بعد الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة
 والسلام والحمد لله وحده وكان الفراغ من كتابة
 هذه النسخة الشريفه على يد كاتبها وبالكامل نفسه
 العبد الفقير حسي بن يحيى بن حسي المعلي
 يلد المالكى من صبا يوم الاربعاء المبارك لغيره
 من شهر ربيع اول الذي هو سنة الف وثمانين
 تسع وسبعين من هجره من له الف والكرم سيد العباد
 والروم والعم صلي الله عليه وعلى اله واصحابه وسلم

٤ انتاصح

نَهْأَلَه ٱٱ
ٱٱٱٱٱٱٱٱٱٱٱٱٱٱٱٱ
ٱٱٱٱٱٱٱٱٱٱٱٱٱٱٱٱ
ٱٱ